



## تقرير وتوصيات

ورشة عمل حول " التعاون الدولي والإقليمي لمكافحة الجريمة المنظمة

عبر الحدود الوطنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"

القاهرة 25 - 2014/2/27

-

في إطار التعاون القائم بين جامعة الدول العربية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة - المكتب الإقليمي للشرق الأوسط و شمال إفريقيا ، في تنفيذ البرنامج الإقليمي المعني بمكافحة المخدرات ومنع الجريمة وتحديث العدالة الجنائية في الدول العربية (2011- 2015). وبالإشارة إلى قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة رقم 558 بتاريخ 2012/3/29، والذي نص في الفقرة (8) على " التأكيد على أهمية إنشاء شبكة للتعاون القضائي العربي في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ومواصلة تفعيل البنود الخاصة بالتعاون القضائي في الاتفاقيات العربية الصادرة في إطار جامعة الدول العربية وحث الدول العربية التي لم تصادق على هذه الاتفاقيات على القيام بذلك " .

وقرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 7679 بتاريخ 2013/9/1، والذي نص في الفقرة (8) على " دعوة الدول العربية التي لم تقم بتحديد نقاط اتصال كخطوة أولى لإنشاء شبكة تعاون قضائي عربي في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة تنفيذاً لقرار مجلس الجامعة بهذا الشأن إلى القيام بذلك، مع مراعاة الأنظمة القانونية المعمول بها في الدول العربية".

وقرار مجلس وزراء العدل العرب رقم 965 بتاريخ 2013/11/26 الذي نص في الفقرة (6) على " مواصلة الجهود لإنشاء شبكة للتعاون القضائي العربي في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ودعوة الدول التي لم تحدد بعد نقاط الاتصال كخطوة أولى لإنشاء الشبكة، إلى القيام بذلك " .

وتذكيراً بالقرار رقم 1/6 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وكذلك القرار رقم 7/19 للجنة منع الجريمة وقرار العدالة الجنائية، التي طالبت مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتعاون مع الدول الأعضاء بالاستمرار في إقامة الشبكات وغيرها من الآليات لتسهيل التعاون الرسمي وغير الرسمي، بما في ذلك التعاون من خلال



الاجتماعات الإقليمية والأقليمية وتبادل التجارب فيما بين العاملين في المجال؛ وبالنظر في إسهام الشبكات الإقليمية كمنابر للحوار حول السياسات، ولتبادل الممارسات والتجارب الجيدة، فضلا عن دورها في تعزيز قدرات العاملين في المجال ودعم استخدام أدوات التعاون القضائي في المسائل الجنائية على الأصعدة الوطنية والإقليمية وفيما بين الأقاليم؛

عقدت ورشة عمل حول " التعاون الدولي والإقليمي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا" في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية خلال الفترة من 25-2014/2/27 بحضور ممثلي الدول العربية الآتية:

المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة ، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية.

كما حضر الورشة ممثلو كل من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشئون القانونية- الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب) والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب وخبراء مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

افتتح أعمال الورشة سعادة السفير/ محمد رضوان بن خضراء المستشار القانوني للأمين العام مدير ادارة الشئون القانونية بجامعة الدولة العربية فقدم الشكر للسادة المشاركين ولمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مؤكدا على أهمية ورشة العمل، كما استعرض ورقة عمل تناولت جهود جامعة الدول العربية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وقرارات مجلس الجامعة في هذا الشأن كما نوه بدخول الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات اللتان اعتمدهما مجلسي وزراء العدل والداخلية العرب في اجتماعهما المشترك بتاريخ 2010/12/10 بدخولهما حيز النفاذ،



ثم تحدث السيد/ مسعود كريمي بور مدير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقدم الشكر إلى السادة الحضور وإلى جامعة الدول العربية على تعاونها في تنظيم ورشة العمل و التي تأتي في إطار تنفيذ البرنامج الاقليمي المعنى بمكافحة المخدرات ومنع الجريمة وتحديث العدالة الجنائية في الدول العربية (2011- 2015).

وألقى الدكتور/ توفيق بوعشبة المستشار القانوني للأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب كلمة معالي الأمين العام للمجلس نيابة عنه و التي أكدت أهمية ورشة العمل في إفساح المجال للدول العربية لمزيد من التعاون الدولي والاقليمي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتي أصبحت تشكل تهديدا كبيرا للأمن القومي العربي خصوصا في ظل المتغيرات السياسية التي تعيشها المنطقة العربية.

وبعد تقديم عروض من قبل خبراء مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تناولت تقديم الإطار الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وفق اتفاقيات الأمم المتحدة، وأفضل الممارسات في مجال التحقيقات والتعاون الدولي، وكذا التحديات والعوائق التي تعترض التعاون الاقليمي والدولي.

كما تم عرض موضوع إنشاء الشبكات الاقليمية وآليات التعاون بين السلطات المركزية في التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة بما فيها الجرائم الإلكترونية التي باتت تشكل خطرا على العالم ، وفي هذا الصدد أكدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية على وجود شبكة عربية للتعاون القضائي العربي في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والتي أنشأت بقرار مجلس الجامعة على مستوى القمة رقم 558 - د.ع (23) بتاريخ 2012/3/29 كما دعت الأمانة العامة الدول العربية إلى سرعة الانضمام إلى الشبكة .

وفي نهاية أعمال الورشة تقدم المشاركون بالتوصيات الآتية:

1- تعزيز دور السلطات المركزية العربية وقدراتها على إرسال وتلقي طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وغيرها من أشكال التعاون الدولي في المسائل الجنائية بما يتفق مع الصكوك القانونية العربية وصكوك الأمم المتحدة القانونية ذات الصلة.



2- حث الدول العربية على الانضمام إلى الاتفاقيات ذات الصلة بالتعاون في المسائل الجنائية والعدالة الجنائية الصادرة في إطار جامعة الدول العربية .

3- الدعوة إلى تشجيع وتعزيز تبادل التجارب والخبرات والممارسات الجيدة في مجال التعاون الدولي في المسائل الجنائية بين السلطات المركزية والعاملين في مجال العدالة الجنائية في الدول العربية وتعزيز التعاون والتنسيق بين السلطات المركزية على الصعيد الوطني.

4- دعوة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة - في إطار شراكته مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية- إلى الاستمرار في تقديم المساعدة الفنية اللازمة لتعزيز قدرات السلطات المركزية العربية للتعاون الدولي في المسائل الجنائية بما في ذلك المساهمة في تطوير المبادئ التوجيهية والأدلة التطبيقية لمتطلبات التعاون الدولي وتوفير التقنيات الإلكترونية الحديثة لتعزيز سبل مكافحة أنواع الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب خاصة في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية وتبادل الأدلة الرقمية.

5- دعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتنسيق مع الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب إلى إعداد مشروع نظام عمل للشبكة العربية للتعاون القضائي العربي في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

6- دعوة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى دعم جهود جامعة الدول العربية في إعداد مشروع نظام عمل للشبكة المشار إليها .

\*\*\*\*\*